

**دور شركات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي للبلدان العربية****The role of insurance companies in promoting financial stability for Arab countries**

عبد الكريم جداه\*، مخبر التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر،

جامعة محمد بن أحمد، وهران-02، [Djeddah.abdelkrim@univ-oran2.dz](mailto:Djeddah.abdelkrim@univ-oran2.dz)

محمد لزول، مخبر التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر،

جامعة محمد بن أحمد، وهران-02، [lezoul.mohammed@univ-oran2.dz](mailto:lezoul.mohammed@univ-oran2.dz)

تاريخ الاستلام: 2020/08/18 تاريخ القبول: 2020/12/25 تاريخ النشر: 2022/06/03

**ملخص:** جاءت هذه الورقة البحثية بهدف دراسة مدى مساهمة شركات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لقراءة وتحليل أهم المؤشرات الحديثة لشركات التأمين العربية ومقارنتها مع نظيراتها العالمية، وأخيراً استخلصنا إلى مدى حاجة شركات التأمين العربية لتطبيق نظام الملاءة المطلوب، للوفاء بالتزاماتها للمؤمن لهم، ولذلك على هذه الشركات تبني مختلف معايير أنظمة الملاءة المالية **الكلمات المفتاحية:** الاستقرار المالي ؛ شركات التأمين ؛ الملاءة المالية ؛ البلدان العربية **تصنيف JEL : B26 ، F65 ، G22**

**Abstract:**

This research paper came with the aim of studying the extent of the contribution of insurance companies to enhancing financial stability in the Arab countries, where the descriptive and analytical approach was used to read and analyze the most important modern indicators of Arab insurance companies and compare them with their global counterparts, and finally we concluded the extent to which Arab insurance companies need to implement the required solvency system, to fulfill Accordingly, these companies must adopt and implement various standards for financial solvency systems.

**keyword:** Financial stability; Insurance companies; Solvency; Arab countries

**JEL classification code :** B26, F65, F65

المؤلف المرسل: عبد الكريم جداه،

الإيميل: [karimdjeddah@gmail.com](mailto:karimdjeddah@gmail.com)

**مقدمة:**

إن الاستقرار المالي في قطاع التأمين لم يحض باهتمام خاص من طرف الهيئات التي تضمن الاستقرار المالي لمختلف الدول وخاصة العربية منها وهذا راجع لمحدودية تأثير شركات التأمين أثناء انهيارها على القطاع الاقتصادي والمالي لكن الحاجة لهذا القطاع تظهر جليا عند تعثر المؤسسات المالية والاقتصادية، لضمان استدامة تغطية المخاطر والمساهمة في احداث التوازنات الاقتصادية لمختلف الدول.

وحسب تقرير الصندوق النقد العربي لسنة 2018م أوضح بأن مساهمة شركات التأمين في الدول العربية لتحقيق الاستقرار المالي فقد شهد نموا خلال السنوات الأخيرة تزامنا مع التطورات التي تشهدها اقتصاديات المنطقة العربية التي تعزز الحاجة لخدمات التأمين حيث بلغت أقساط التأمين في سنة 2018م مايقارب 40 مليون دولار أمريكي وعلى الرغم من نمو أقساط التأمين إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع حيث لا تتجاوز هذه الأقساط 1,7% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهي نسبة ضئيلة جدا، أما عن نسبة الأقساط المدفوعة فهي تمثل 0,75% من مجموع الأقساط المدفوعة في السوق العالمية للتأمين وهذه النسبة كذلك لاتزال ضعيفة مقارنة بمساهمة الدول العربية في الناتج الإجمالي العالمي. وعلى ضوء ما تقدم تبرز اشكاليتنا كما يلي: كيف يمكن لشركات التأمين من تحقيق الاستقرار المالي للبلدان العربية؟ وعليه تتمحور فرضيتنا الأساسية في الإقرار بالدور المحوري لمعيار الملاءة المالية كمؤشر مهم للسلطات الرقابية في ضمان الاستقرار المالي لشركات التأمين العربية .

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تحديد العديد من الجوانب ذات العلاقة، بتحديد مدى مساهمة شركات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي من خلال عرض أهم المؤشرات الحديثة على المستوى العربي مقارنة بالمؤشرات العالمية لأسواق التأمين، وصولا الى ابراز أهم العناصر التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار المالي في شركات التأمين العربية والتي تتمثل في التركيز على تطبيق نظام الملاءة المالية المطلوبة التي تضمن الإبقاء بالالتزامات تجاه المؤمنين لهم .

### منهج البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموماً ، وعليه اعتمدنا على المزج بين المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي والاستقرائي في القسم الأخير من الدراسة معتمدين على جمع أهم المؤشرات المالية و الأدوات البيانية قصد الاجابة على إشكالية البحث وإبراز مدى نجاعة شركات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي على المستوى العالمي والعربي .

### المحور الاول: ماهية الاستقرار المالي:

إن الحفاظ على الاستقرار المالي يعتبر هدفاً أساسياً تسعى الهيئات العالمية مثل "صندوق النقد والبنك الدوليين" لتحقيقه، خاصة في ظل التكاليف الكبيرة التي تتحملها الاقتصاديات التي شهدت أزمات مالية.

#### 1. تعريف الاستقرار المالي:

يعرف الاستقرار المالي على انه هو "الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية. والاستمرار في حالة وقوع الأزمات في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، وكذلك الاستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسبين، وذلك مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي" (mohamed , 2014,p.13).

#### 1. 2. اسباب الاستقرار وعدم الاستقرار المالي: يمكن تحديد ها انطلاقاً من محددات

الاستقرار المالي وتحديد مصادر غياب الاستقرار المالي.

#### 1. 2. 1. محددات الاستقرار المالي: (AMAO, 2009, pp. 03-04)

- الشروط الماكرو اقتصادية **macro Economies** : إن المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية، حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.

#### 1. 2. 2. مصادر غياب الاستقرار المالي: قد يتعرض الاقتصاد الحقيقي لاختلالات

داخلية أو خارجية، تسبب في حدوث ازمات مالية مما يتطلب تدخل السلطات لكبحها.

## الجدول 1: مخاطر الاقتصاد الحقيقي

المخاطر الخارجية	المخاطر الداخلية		
1-اضطرابات اقتصادية كلية	1-مخاطر على أساس المؤسسات		
-مخاطر قائمة على البيئة الاقتصادية -اختلالات سياسية	1-3-مخاطر على أساس السوق - مخاطر الطرف المقابل - عدم اتساق أسعار الأصول - الائتمان - السيولة - العدوى	1-2-المخاطر التشغيلية -جوانب الضعف في تكنولوجيا المعلومات -المخاطر القانونية -مخاطر السمعة -مخاطر استراتيجية الأعمال - تركيز المخاطر - مخاطر كفاية رأس المال	1-1-المخاطر المالية -الائتمان -السوق -السيولة -سعر الفائدة -العملة
2-الأحداث	2-مخاطر على أساس البنية التحتية		
- انهيار الشركات الكبرى - التطورات السياسية - الكوارث الطبيعية	- مخاطر نظم المقاصة والدفع والتسوية - مواطن الهشاشة في البنية التحتية" القانونية، التنظيمية، المحاسبية، الرقابية - انهيار الثقة المؤدي إلى موجات السحب - سلسلة الآثار التعاقبية		

المصدر: (shakrouche, 2016,p.47)

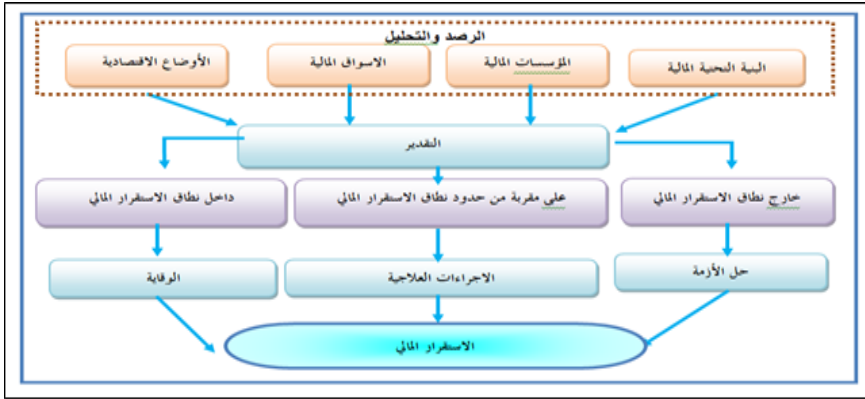
## 1-3 نظرية الهشاشة المالية: تحليل هايمان مينسكي Hyman Minsky

وفقا لنظرية مينسكي (Diavis,2020, p. 04) فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة وتختلف درجة هشاشته باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. وقد عرف مينسكي عدم الاستقرار المالي على أنه "عملية التغيرات السريعة والمفاجئة في أسعار الأصول نسبة إلى سعر الإنتاج الحالي".

## 1-3-1 آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي داخل الإطار العام له بإجراء رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات والأسواق المالية أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كنظم الدفع والتسوية والمقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية المحلية والخارجية ذات الصلة بالقطاع المالي، يمكن توضيحها في الشكل رقم(1).

## الشكل 1: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي



المصدر: (ghazi, 2005,p.13)

## المحور الثاني: المفاهيم الأساسية لشركات التأمين وملاعتها المالية

### 1. مفهوم شركات التأمين

#### 1.1: التعريف:

لقد عرف (Christian Sainrapt) أن شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية، والتي تحصل على الاعتماد الإجباري، من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الاعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة مغلقة. (arrass, 2019,p16)

### 1.2: أهداف شركات التأمين

تتنوع أهداف شركات التأمين حسب أشكالها، وتنوع ميادين نشاطها والفئات التي تستهدفها، حيث لا تهتم شركات التأمين الخاص على سبيل المثال بشيء يضاهي اهتمامها بتعظيم الربح؛ لذا نجد تركيزها الشديد ينصب بشكل عام على الأخذ بكل وسيلة تعظم الربح وتجنب الخسارة، في حين أن التأمين الاجتماعي كما سبق ذكره ليس هدفه الأساسي هو الربح، بل يتمثل في مساعدة طبقات المجتمع الضعيفة على مواجهة الأخطار التي تتعرض لها، مثل حالة التأمين ضد المرض، والتأمين ضد البطالة.

### 1.3: أنواع شركات التأمين

1.3.1: شركات التأمين على الحياة: يتركز نشاطها على التأمينات المتعلقة بالوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط)، وتتميز هذه الشركات بإصدار

وثائق تأمينية خاصة بها، منها ما سيتوجب استحقاق مبلغ التأمين في حياة المؤمن له، ومنها ما لا يُستحق مبلغ التأمين إلا بعد وفاته. أما في التأمين المختلط فيستحق مبلغ التأمين إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة لفترة محدودة، بعدها يؤول التأمين إلى المستفيدين إذا ما حدثت حالة الوفاة. (Corfias, 2000, pp. 13-14)

**3.1. 2: شركات التأمين العام:** تختص بالتأمين على الممتلكات ضد أخطار الحريق والسرقة، وتأمين نقل البضائع، وتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير، والمتمثلة في إصدار وثائق المسؤولية المدنية ضد أخطار حوادث السيارات مثلا والتعويض على الخسائر التي لحقت بممتلكات المؤمن له وبالغير.

**3.1. 3: شركات التأمين الصحي:** يتركز نشاطها أساسا في إصدار وثائق التأمين ضد تكاليف علاج المؤمن له، وغالبا ما ينص في الوثيقة على التزام المؤمن له بتغطية جزء أدنى من تكاليف العلاج، على أن تدفع شركات التأمين هذه ما يزيد عن ذلك.

**3.1. 4: الشركات الشاملة:** هي شركات غير متخصصة في نوع معين من التأمين، تصدر كافة أنواع وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة.

**3.1. 5: هيئات التأمين بالاكنتاب:** يتمحور دورها حول الرقابة والإشراف على أعمال التأمين التي يقوم بها الأعضاء، كما تقوم قبل ذلك باختيار هؤلاء الأعضاء في الهيئة. ومن أشهرها هيئة لويدز، حيث تتمثل في جماعات من الأفراد تمارس نشاط التأمين، تسمى جماعات التأمين بالاكنتاب، يجمعون الأقساط من المؤمن لهم ويدفعون الخسائر للمستحقين منهم، فهذا النوع من هيئات التأمين يتميز بتحديد التكاليف من البداية، وتكلفة التأمين لدى أعضائها تكون أقل مما هي عليه لدى شركات المساهمة، مع إمكانية تأمين بعض العمليات التي لا تستطيع شركات المساهمة تحمل خطرهما. (Jean, 1996, p. 181)

**3.1. 6: صناديق التأمين الخاص:** تقوم مثل هذه الصناديق على أساس اتفاق بين الأفراد الذين تربطهم صلة معينة، كالمهنة أو النشاط، وذلك بتكوين صندوق خاص لتغطية خطر اجتماعي معين، خاصة في حالة الأخطار التي يتعرضون لها كالوفاة أو ضياع الدخل أو مرض أو التعرض لحادث، حيث تقوم مثل هذه الصناديق بتجميع المدخرات البسيطة للأعضاء في صورة رسوم أو اشتراكات، واستثمارها لصالحهم إلى جانب وظيفتها التأمينية.

**3.1. 7: شركات التأمين التساهمي (assurance captive):**

هي شركات تأمين أو إعادة تأمين مكونة من طرف مؤسسة صناعية أو تجارية هامة أو من طرف شركة قابضة (holding) أو عبر جمع من مؤسسات صناعية أو تجارية (تساهم خاص-جماعي أو مشترك) من أجل تأمين خطر أو مجموعة من الأخطار التي تواجهها، والتي تخصصها فقط. بحيث تعتبر هذه المؤسسات نفسها مؤمن له أو معيد التأمين في نفس الوقت. (C.Marmuse & X.Montaigne, 1989, pp. 158-159)

**2. تعريف الملاءة المالية وهامش الملاءة****2.1. تعريف الملاءة المالية**

- يقصد بالملاءة بشكل عام القدرة على الوفاء أو السداد للالتزامات؛ أما في مجال التأمين فهناك عدة تعاريف من أهمها ما يلي:

- كما يعرفها البعض بأنها امتلاك شركة التأمين موجودات كافية للوفاء بجميع الالتزامات (D.Daykin, R.Devitt, & P.Mccaughan, 1984).

- تعرف الملاءة المالية في شركات التأمين على أنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق (thana mohamed , 2002 ,p.297).

**2.2. تعريف هامش الملاءة**

يعرف هامش الملاءة (الأمان) على أنه مبلغ معين من الموارد الإضافية الخالية من أية التزامات ، والذي يسمح لشركة التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمن له (Franck & autres, 2003, p. 94). ويستعمل هذا الهامش من أجل تغطية الآثار التالية:

- \_ عدم التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات التقنية؛
- \_ التقلبات العشوائية لحجم الكوارث المحققة؛
- \_ انخفاض قيم الأصول وعوائدها نتيجة لحدوث أزمات مالية
- \_ الاختلال في النتيجة الصافية للشركة والذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها، زيادة حجم تكاليف استغلالها ... إلخ..

**3.2. قواعد الملاءة المالية: تستند ملاءة شركات التأمين على ثلاثة قواعد أساسية من**

أهمها:

**2. 3. 1: القواعد الخاصة بتقييم المخصصات التقنية:** يقصد بالمخصصات التقنية على أنها ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزه، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى. وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر الدورة لمقابلة الخسائر والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط التقني للشركة، كما تعتبر من أهم عناصر الخصوم وأكثرها حساسية (fahim, p.35, 1990).

**2. 3. 2: تغطية المخصصات التقنية:** ينبغي أن تكون تغطية المخصصات التقنية قائمة على العناصر التالية (Franck & autres, 2003, p. 94):

- \_ **قاعدة التكافؤ:** توجب هذه القاعدة أن تكون المخصصات التقنية في أي لحظة ممثلة بأصول معادلة، أي أن تكون قيمة الأصول مساوية لقيمة هذه المخصصات؛
- \_ **قاعدة التوافق:** يطبق هذا الأساس عندما يسمح التنظيم المعمول به الاستثمار بالعملة الأجنبية، حيث ينبغي أن تكون أموال شركات التأمين الممثلة للمخصصات التقنية محررة بنفس عملة هذه المخصصات،
- \_ **قاعدة المحلية:** توجب بعض التشريعات أن تكون التزامات المؤمن اتجاه المؤمن له ممثلة بأصول تتمركز في نفس مكان هذه الالتزامات فمثلا التشريع الفرنسي يوجب تمثيل الالتزامات النقدية في احدى دول الاتحاد الأوروبي.

**2. 3. 3: القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاء:** عادة ما تفرض الهيئات الوصية بالقطاع في اطار تنظيمها الاحتراسي ضرورة حياة شركات التأمين على أموال إضافية مكتملة للمخصصات التقنية من أجل ضمان مصالح المؤمن له، ويحسب هامش الملاء من العلاقاتين الآتيتين :

إن العلاقة الأولى تعبر عن هامش الملاء المحاسبي الذي يقوم على أساس القيم المحاسبية أما العلاقة الثانية فتعبر عن هامش الملاء الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم المضافة الكامنة للأصول، حيث القيم المضافة الكامنة هي الفرق بين قيم تحقق الأصول وقيمتها المحاسبية الصافية.



### 3. المخاطر المؤثرة على ملاءة شركات التأمين

تواجه شركة التأمين سواء العامة أو على الحياة نتيجة لطبيعة نشاطها التأميني والمالي مخاطر مختلفة، تكون مصادر هذه المخاطر على مستوى الشركة نفسها أو على مستوى القطاع التأميني أو على المستوى الاقتصادي الكلي ومن شأن هذه المخاطر أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المحفظة التقنية والمالية للشركة، ومن ثم يمكن أن تؤثر على ملاءتها، وتتمثل أهم هذه المخاطر فيما يلي:

**3.1. مخاطر متعلقة بالشركة:** يمكن تقسيم هذه المخاطر إلى: ( European Commission, 2002, p. 05)

#### 3.1.1. خطر الائتتاب: وينقسم بدوره إلى:

**1. خطر الائتتاب الصافي:** يرتبط بالتقلبات العشوائية للكوارث سواء في قيمتها أو في تواترها، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية: خطر عدم التقدير الجيد، خطر الانحرافات العشوائية، خطر التغير، خطر التخصيص.

**2. خطر تسيير الائتتاب:** ينتج عن عدم الاختيار الصحيح للأخطار المكتتبه أو شروط الائتتاب المناسبة، أو تحديد التسعير الصحيح للأخطار، وحتى نقل من هذا الخطر يجب على مسير الائتتاب أن ينتقي الخطر المكتتب بما يتوافق وقدرة وطبيعة وهدف عمل المؤمن.

**3.1.2. خطر القرض:** يتمثل في عدم قدرة المؤمن لاسترداد مستحقته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من مديني الأقساط (المؤمن لهم) أو عن طريق الوسطاء أو عن طريق معيدي التأمين،

**3.1.3. خطر إعادة التأمين:** يتعلق هذا الخطر بعدم ملاءة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية للشركة

**3.1.4. خطر التشغيل:** يتعلق هذا الخطر بعدم الكفاءة اللازمة في التسيير وعدم البيع الجيد وأعمال الغش وحوادث تجاوزات وأخطاء في الاجراءات والتنظيمات؛

**3.1.5. خطر الاستثمار:** يقوم المؤمن نتيجة لطبيعة نشاط التأمين باستثمار الأموال المجمعمة لديه لتغطية الكوارث المستقبلية إلا أن هذه الاستثمارات معرضة لتقلبات في قيمها نتيجة لعوامل خارجية كالتقلبات في معدلات الفائدة والقيم السوقية للاستثمار، وتعرف على

أنها الفرصة التي يختلف فيها العائد الحقيقي للأصل عن العائد المتوقع  
(DJEDDAH & LEZOUL, 2021,p.466)؛

**3. 1. 6. خطر السيولة:** هو الخطر الذي يكون في المؤمن غير قادر على تسيير أصوله لتسوية التزاماته أو بيع أصوله بقيم منخفضة؛

**3. 1. 7. خطر عدم التوافق بين الأصول والخصوم:** يكمن عدم التوافق بين الأصول والخصوم في خطر الاستحقاق، خطر العملة، خطر معدل الفائدة وخطر التضخم؛

**3. 1. 8. خطر التكاليف:** وهو الخطر الذي تكون فيه تكاليف شركة التأمين خارج تكاليف الكوارث كبيرة بحيث تكون الشركة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعة؛

**3. 1. 9. خطر فسخ العقد:** يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معين من المال لحامل الوثيقة؛

**3. 1. 10. مخاطر مالية أخرى:** هي المخاطر التي يمكن أن تلحق بخسائر مالية لشركة التأمين كتوفير ضمانات الأطراف المتعامل معها للحماية من خطر القرض، مخاطر تتعلق بتغيرات في نظام الضريبة، عجز الميزانية.

**3. 2. مخاطر متعلقة بقطاع التأمين:** وتسمى أيضا بالمخاطر النظامية، حيث تنتج عن:

**3. 2. 1. الخطر القانوني والتشريعي:** يتعلق هذا الخطر بالأثر المالي لتغيرات القوانين والتنظيمات، فعلى المؤمن أن يعي تطبيق هذه التغيرات للاحتياجات القانونية والتنظيمية وتجسيد أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة؛

**3. 2. 2. خطر تغيرات السوق:** تتأثر شركات التأمين بالمنافسة واحتياجات المستهلك وسلوكه اتجاه شراء منتجات التأمين، وبالتالي اتباع استراتيجية تسويقية مناسبة من شأنها أن تقلل من هذا الخطر وذلك بتحديد أقساط تنافسية وعرض منتجات جذابة للمستهلكين ... إلخ.

**3. 3. مخاطر كلية متعلقة بالمحيط:** هي المخاطر المرتبطة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية والمحيط بصفة عامة، والتي لها أثر غير مباشر على صناعة التأمين، وفي غالب الأحيان تكون شركة التأمين غير قادرة على رقابة هذه المخاطر، ومن أهم أنواعها:

**3. 3. 1. خطر تغيرات القيمة السوقية للاستثمارات:** وهو الخطر المتعلق بتغير قيمة الأصول في السوق وكذلك في عوائدها وهذا نتيجة لظروف اقتصادية معينة كإنخفاض معدلات الفائدة أو تراجع قيم العقارات؛

**3. 3. 2. خطر معدل التضخم:** هو الخطر المرتبط بزيادة معدلات التضخم، حيث يكون له أثر كبير على الالتزامات المتوسطة وطويلة الأجل خاصة الالتزامات التي تطالب فيها شركات التأمين بسداد القيمة الحقيقية لها (hindi, 1999,p.396)؛

**3. 3. 3. خطر معدل الصرف:** هو الخطر الذي تكون فيه الأصول مستثمرة بعملة تختلف عن عملة الالتزامات، حيث يكون لذلك أثر كبير على المؤمن وللتقليل منه يجب أن تستثمر الأصول بنفس عملة مصدر الأموال في الخصوم؛

**3. 3. 4. خطر دورة الاقتصاد:** هو الخطر المتعلق بالتغيرات الاقتصادية، ففي حالة الكساد تواجه صناعة التأمين تراجع في مبيعاتها نظرا لانخفاض الطلب على التأمين وينتج عن ذلك تراجع حجم الأقساط، وتزداد حالات فسخ العقود خاصة في وثائق التأمين على الحياة (Dédie & Taubert, 1998, p. 34)؛

**3. 3. 5. خطر التغيرات الاجتماعية:** تعتبر التغيرات الديمغرافية وسلوك المستهلك من أهم عناصر هذا الخطر، كزيادة عدد الوفيات الناتج عن الأمراض الجديدة الذي له أثر سلبي خاصة في التأمينات على الحياة، كما أن السلوك الاجتماعي كالإجرام (السرقه) يمكن أن يزيد من حجم الكوارث؛

**3. 3. 6. خطر تغيرات المحيط:** هو الخطر المتعلق بازدياد تواتر الكوارث الطبيعية مثل الزلزال، الفيضانات، العواصف والذي من شأنه أن يحدث أضرارا جسيمة مادية أو جسدية كازدياد حالات الوفاة والأمراض؛

**3. 3. 7. خطر تغير التكنولوجيا:** يتعلق هذا الخطر بالتطور السريع للتكنولوجيا الحديثة الذي له أثر على جوانب مختلفة من صناعة التأمين، فيمكن أن يكون لهذا الخطر أثر مباشر على التشغيل عند حدوث خطأ أو تعطيل في النظام الآلي المستعمل، كما يمكن أن تؤثر التغيرات التكنولوجية على صحة الأفراد بسبب انتشار التلوث مما يؤدي إلى ازدياد حجم الكوارث؛

**3.3 . 8. الخطر السياسي:** يتعلق هذا الخطر في عدم الاستقرار السياسي للبلد لأنه إذا كان البلد يعاني من صراعات داخلية أو اعتداءات أجنبية سوف يؤدي ذلك إلى ازدياد حجم الكوارث؛

#### 4. نماذج الملاءة المالية

**1. 4. نموذج الملاءة المالية 1:** وهو يعبر عن "مجموع القواعد التي تحكم حاليا ملاءة شركات التأمين الأوروبية والتي دخلت حيز التطبيق في 2002/03/05، حيث ومن خلالها تم تحديد الحد الأدنى لمستوى هامش الملاءة المالية لشركات التأمين مع الامكانية للدول المختلفة بوضع حدود أكثر صرامة لشركاتها" (hamel & al-ayeb , 2018,p.47) ، ويرتكز إطار الملاءة I على ثلاثة مفاهيم أساسية :

- هامش الملاءة المتكون من أصول الشركة الخالية من جميع الالتزامات .
- متطلبات هامش الملاءة (القانوني) : وهو الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه.
- متطلبات الحد الأدنى للضمان (صندوق الضمان): هو الحد الثاني الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه.

**2. 4. نموذج الملاءة المالية 2:** (hamel & al-ayeb , 2018,p.06) وهو يعبر عن "مجموعة التوجيهات التي إصدارها من قبل الاتحاد الأوروبي، والمتعلقة بجميع شركات التأمين و إعادة التأمين في دول الاتحاد، وتقوم هذه التوجيهات بتحديد متطلبات جديدة لرأس المال لتغطية جميع المخاطر التي تواجه هذه الشركات "

### المحور الثالث: تحقيق الاستقرار المالي في شركات التأمين

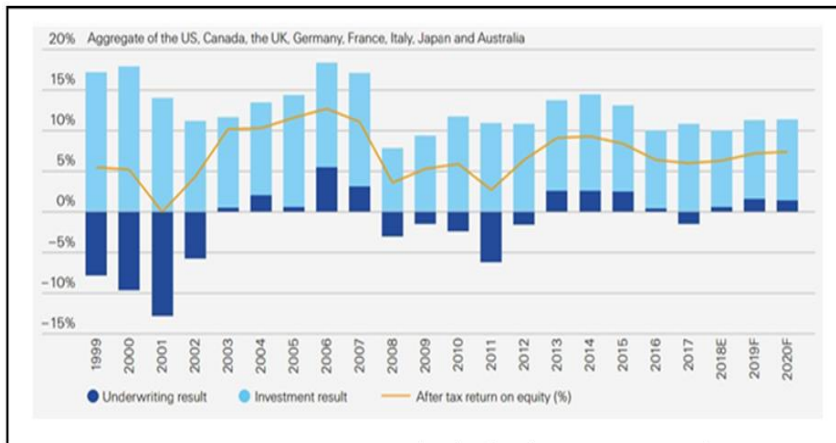
#### 1. الاستقرار المالي في نشاط التأمين: (habar & faradj, 2018,p.06)

يعتبر نشاط التأمين أقل عرضة للمخاطر عن النشاط المصرفي وهذا ما يجعل شركات التأمين أكثر استقرارا من الناحية المالية مقارنة بالبنوك، فشركات التأمين لها مخاطر مختلفة مقارنة بالبنوك، ولحجمها تأثير مفيد لمعظم شركات التأمين من خلال السماح بتوزيع أكبر للمخاطر.

فمعظم مخاطر شركات التأمين هي مخاطر السوق من جانب الأصول ومخاطر الاكتتاب، كما تعتبر شركات إعادة التأمين أكثر تنوعاً، مع أجزاء متساوية نسبياً من مخاطر الاكتتاب في الائتمان، والسوق، والحياة.

وعلى سبيل الاسترشاد نلاحظ من الشكل رقم (2) أدناه (swiss institute, 2019, p. 19) تطور نتائج أكبر ثمانية أسواق رئيسية في نشاط التأمين خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2020 (توقعات) ، حيث يسجل استقرار وتطور واضح في معظم المؤشرات باستثناء اغطية الضحايا. تخفيض اسعار الفائدة في كل من أوروبا واليابان والولايات المتحدة أدت إلى ارتفاع عوائد استثمارية تتراوح بين 2.1 و 3.6 مع توقعات ايجابية لعامي 2019 و 2020، ومن المتوقع كذلك أن تكون الأسواق الناشئة المحرك الرئيسي للنمو حيث من المتوقع أن ترتفع الأقساط بنسبة 7 إلى 8، ومن المتوقع في المقابل أن يتباطأ النمو الحقيقي في الأسواق المتقدمة. وعلى المدى الطويل، من المرجح أن يدعم النمو بشكل أكبر الطلب على تغطية التعرض للمخاطر الجديدة والمتطورة مثل الإنترنت، وانقطاع الأنشطة غير المادية، واسترداد المنتجات والتأمين ضد مخاطر السمعة

الشكل 2: نسبة ربحية الاسواق غير الرئيسية من صافي أقساط التأمين المكتسبة باستثناء العائد على حقوق المساهمين (1999-2020F)

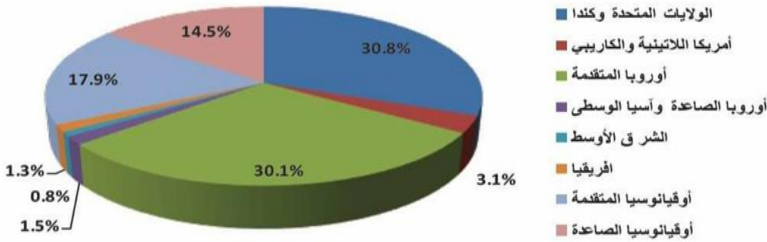


Source: (swiss institute, 2019, p. 19)

## 2- تحليل إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين:

1. 2 . إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين في العالم : بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على مستوى العالم حوالي 5,193.2 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018 ، فتصدت الحصة السوقية للولايات المتحدة وكندا سوق التأمين العالمي بنسبة تقارب 31% ، فهذا يعكس خلفيتها الاقتصادية القوية ، ولا تزال الحصة السوقية للأسواق المتقدمة تحافظ على استقرارها النسبي ، إلا أن الاسواق التأمينية في إفريقيا و آسيا الوسطى تشير البيانات أن أقساط التأمين في حالة ركود حيث كانت نسبتها لا تتعدى 1,5% وهذا راجع الى ضعف البيئة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة ادى الى انخفاض الطلب على المنتجات التأمينية

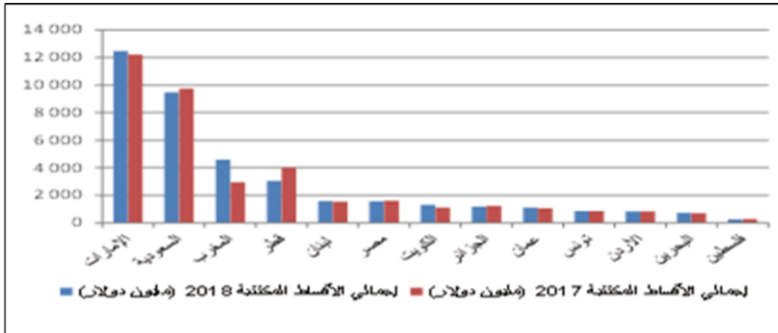
## الشكل 3: الحصة السوقية للقارات من سوق التأمين العالمية في عام 2018



(المصدر: (arab monetary fund, 2019,p.66)

2. 2 . إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية: إن أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العربية بلغت حوالي 39,02 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2018 مقارنة بما حققته هذه الشركات في سنة 2017 ، وهذا يعني أنها شهدت نمواً بلغ معدل 2,4% ، فقد تصدرت شركات التأمين الإماراتية المرتبة الأولى من حيث مجموع الأقساط التأمينية المكتتبة التي بلغت ما يقارب 12,461 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2018 ، وجاء في المرتبة الأخيرة شركات التأمين الفلسطينية بإجمالي أقساط مكتتبة قدره 279,4 مليون دولار أمريكي ،

الشكل 4: إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية خلال الفترة (2017\_2018)



المصدر: (arab monetary fund, 2019,p.69)

## 3- عمق التأمين في الدول العربية:

يفاس عمق التأمين دوليا من خلال العلاقة الآتية :

عمق التأمين دوليا • إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين ÷ الناتج المحلي الإجمالي

الجدول 2: عمق شركات التأمين العربية

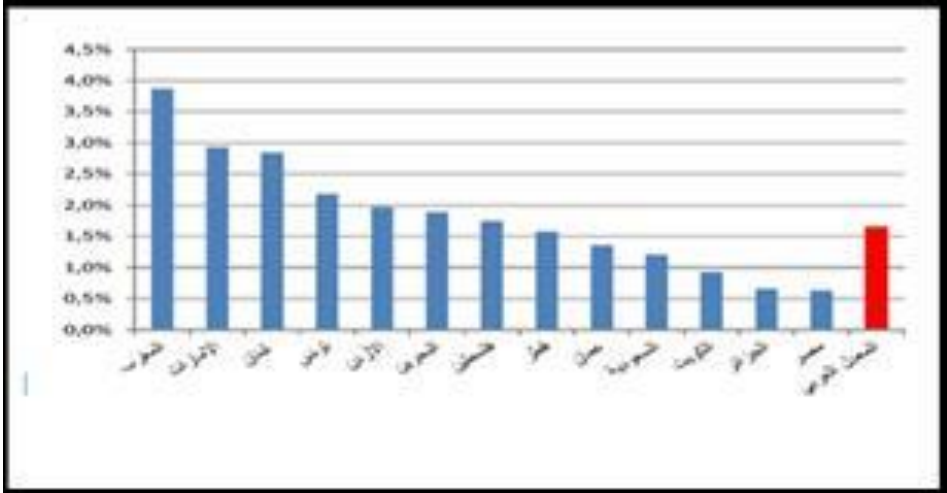
معدل أقساط التأمين لكل ساكن (دولار)	عمق التأمين	
127	3,7 %	المغرب
1294	2,9 %	الإمارات العربية المتحدة
234	2,8 %	لبنان
75	2,2 %	تونس
84	2,0 %	الأردن
461	1,9 %	البحرين
58	1,9 %	فلسطين
1092	1,6 %	قطر
231	1,4 %	عمان
281	1,2 %	السعودية
316	0,9 %	الكويت
28	0,7 %	الجزائر
16	0,7 %	مصر
147	1,7%	المعدل العربي

المصدر: (arab monetary fund, 2019,p.68)

تراجعت نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، حيث بلغت هاته النسبة حوالي 1,7% في

حين بلغت هاته النسبة حوالي 6,1% على المستوى العالمي وهذا بنهاية سنة 2018 (أنظر الجدول رقم 02)، كما تصدرت شركات التأمين المغربية هذا الترتيب بنسبة بلغت 3,7% وتليها شركات التأمين الإماراتية بنسبة 2,9% في حين كانت شركات التأمين الجزائرية والمصرية تمثل أقل نسبة قدرت بـ 0,7% لكل منهما

#### الجدول 5: نسبة اجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية خلال سنة 2018



المصدر: (arab monetary fund, 2019,p68).



## الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع: دور شركات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي للبلدان العربية، معالجة إشكالية الموضوع التي تدور حول "كيف يمكن لشركات التأمين من تحقيق الاستقرار المالي للبلدان العربية؟" حيث كان الهدف الأساسي يتمحور حول إبراز دور وأهمية مؤشرات الملاءة المالية التي تعني مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها في تعزيز الاستقرار المالي حيث أن هذا الأخير يحتل صدارة اهتمام التظاهرات المالية العالمية خاصة بعد ارتفاع وتيرة وحدة الأزمات المالية خلال الفترات الماضية فقد أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا لمختلف الدول المتقدمة أو النامية وخاصة الدول العربية، حيث اهتمت بتحقيق الاستقرار المالي من خلال تطبيق مختلف المعايير الرقابية المتمثلة في مؤشرات الحيطة التي تتضمن مؤشرات الملاءة وقد حاولت بمخنف الطرق لتطبيق هذه النسب من أجل ضمان تحقيق الاستقرار المالي.

وقمنا بذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، ففي المحور الأول تناولنا توضيح ماهية الاستقرار المالي بصفة عامة أما في المحور الثاني فقد خصصناه الى إبراز المفاهيم الأساسية لشركات التأمين وملاءتها المالية، وفي المحور الثالث تم دراسة مدى تحقيق الاستقرار المالي في شركات التأمين خاصة العربية منها

فقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى العديد من النتائج وفق سياق منهجي ومتربط مع

الإشكالية محل الدراسة وذلك كما يلي:

✓ تحقيق الاستقرار المالي من قبل شركات التأمين يعتبر جد ضروري للرقى بالاقتصاد،

نظرا لارتباطه بالمؤشرات الكلية للبلد، لذا تسعى معظم شركات التأمين جاهدة

لتحقيق قدر معقول من الاستقرار

✓ شركات التأمين تخضع إلى جملة من الشروط الرقابية للملاءة المالية والتي مرت عبر

مرحلتين مشروع الملاءة 1 ومن ثم نظام الملاءة 2.

✓ تكمن أهمية الملاءة المالية في أنها تمثل حماية لمصالح المتعاملين من خلال وفاء

المؤسسة المالية بالتزاماتها بأوقاتها المحددة.

✓ حيث استنتجنا أن مؤشرات الملاءة تؤثر بشكل كبير على شركات التأمين، فانعدام

الملاءة يعني فقدان هاته الشركات لمصداقيتها و ثقة المتعاملين معها وتعرضها

لعدة مخاطر، وتؤثر بطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي .

✓ أما بالنسبة لتكيف شركات التأمين العربية مع مؤشرات الملاءة لتعزيز الاستقرار المالي فهو يتم بوتيرة بطيئة وذلك نتيجة لعدم تطبيق نظام الملاءة بشكل ونطاق واسع في مختلف شركات التأمين المنتشرة في البلدان العربية ، ومن هنا لا يمكن أن ننفي أو نثبت صحة الفرضية حيث يكون تأثير مؤشرات الملاءة حسب مقدار ونطاق تطبيقها .

وبناءً على النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ على شركات التأمين العربية أن تطبق مختلف معايير أنظمة الملاءة المالية.
- ✓ نشر الوعي الثقافي في شركات التأمين وإقامة دورات تكوينية حول ضرورة تبني أنظمة جديدة والقدرة على تحمل المخاطر وإدارتها.
- ✓ توفير الكفاءات والخبرات لتبني المعايير والمقررات الجديدة.
- ✓ يجب تضمين الإطار العام للاستقرار المالي بمجموعة من المعايير والمؤشرات، والتي تُسهم في اكتشاف مواطن الضعف والقوة بالنظام المالي، بحيث يتم مراقبتها ومتابعتها.
- ✓ ضرورة إعداد نسب الملاءة في شركات التأمين العربية من أجل تفادي الأخطار المالية مستقبلاً.
- ✓ العمل على إنشاء نظام معلومات متطور تستطيع من خلاله شركات التأمين العربية من تقييم أداءها.

#### المراجع:

- AMAO. (2009, Novembre). *stabilité financière et supervision bancaire au sein de la CEDEAO. Agence Monétaire de l'afrique de l'ouest.*
- arab monetary fund. (2019). *financial stability report in the arab countries. the united arab emirates.*
- arrass, a. (2019). *the reality of using electronic management in algerian insurance companies - an applied study of an integrated electronic system for managing the algerian company for insurance and reinsurance. economic notebooks journal, 16.*
- C.Marmuse, & X.Montaigne. (1989). *management du risque. vuibert.*
- Corfias. (2000). *Théorie et pratique de l'assurance vie. paris: Argus.*

- D.Daykin, R.Devitt, & P.McCaughan. (1984). *the solvency of general insurance companies*. [www.actuaries.org](http://www.actuaries.org).
- Dédie, M., & Taubert, P. (1998, Janvier/ Mars). *Conjoncture de l'assurance et cycle économique*. *RISQUE*(33), 34.
- Diavis, E. (s.d.). *Theories of financial instability and the role of incentive*. Consulté le 06 03, 2020, sur [www.ephilipdavis.com](http://www.ephilipdavis.com): <http://www.ephilipdavis.com/index.html>
- DJEDDAH, A., & LEZOUL, M. (2021, october). *Strategic challenges to risk management of takaful insurance companies in algeria*. *Dirassat & Abhath.the arabic journal of human and social sciences*, 13(05).
- European commission. (2002, May). , *Study onto the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision*.
- fahim, s. (1990). *a proposed accounting approach to address technical provisions in insurance companies*. *the arab chartered accountant journal*, 32.
- Franck, L., & autres. (2003). *La gestion actif passif en assurance vie :reglementation,outils,méthodes*. Paris: *Economica*.
- ghazi, s. (2005). *maintaninng financial stability*. *economic issues series*, 36.
- habar , a., & faradj, c. (2018). *the fifth international forum on M thr implications of financial institutions adaptation to solvency indicators on financial stability in algeria*. *solvency and financial stability in insurance companies*.
- hamel, d., & al-ayeb , a. (2018). *the impact of the characteristics of the shariah supervisory board on the solvency of takaful insurance companies -a standars study for malaysian takaful insurance companies (2012-2016)*. *the researcher journal*, 18(01).
- hindi, m. (1999). *management of markets and financial facilities (commercial banks,islamic banks,insurance companies,investment funds,stock markets,futures)*. *knowledge facility*.
- Jean, b. (1996). *traité de droit des assurances-tome 1:entreprises et organismes d'assurance (éd. 2)*. delta ;P.L.G.D.I.

- mohamed , f. (2014, 04 20). *mechanisms and controls for achieving financil stability in islamic banking transactions. al-sharq al-eqtisadi newspaper, 13(9439).*
- shakrouche, a. (2016). *the problem of capital account liberalization and its impact on financial stability in devekoping countries - a case study of algeria- magister thesis . ouargla, economic sciences, algeria: university of ouargla.*
- swiss institute. (2019). *world insurance:the great pivot east continues. sigma.*
- thana mohamed , t. (2002). *accounting for insurance companies. cairo: itrac for printing ,publishing and distribution.*